مجلة منتدى الأستاذ

المجلد: 20 العدد: 01 السنة: ديسمبر 2024 الصفحات 408 ـ 419

اللسانيات النسبية: قراءة في عوامل النشأة والمفاهيم

Relative Linguistics: An Investigation of the Factors of Origin and Concepts

عبد الرحمن الكواكبي قريبيس[1]، * عاشور بن لطرش[2]

[1] *المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار/ قسنطينة (الجزائر) guerribis.abderrahmaneelkaouakibi@ensc.dz*

مخبر الدراسات الأدبية واللغوية والتعليمية في الجزائر.

[2] *المدرسة العليا للأساتذة آسيا جبار/ قسنطينة (الجزائر)، benlatreche.achour@ensc.dz*

مخبر الدراسات الأدبية واللغوية والتعليمية في الجزائر.

تاريخ الإرسال: 15/ 07/ 2024 تاريخ القبول: 28/ 10/ 2024

الملخص:

ظهرت في الدرس اللساني العربي الحديث مقاربات عدة لدراسة اللغة العربية، بعضها طعّمت النظرية النحوية التراثية، مثل النظرية الخليلية الحديثة، وبعضها طبقت النظريات اللسانية الغربية، مثل النحو الوظيفي والنحو التوليدي، وبعضها الآخر استحدثت نظرية لسانية جديدة، كصنيع "محمد الأوراغي" فيما يُعرف بـ"اللسانيات النسبية والنحو التوليفي". وهذه الأخيرة هي موضوع هذه الورقة البحثية، وعرضنا لها يخص فقط دواعي نشأتها وأهم مفاهيمها، من خلال اتباع منهج وصفي تحليلي، فما هي العوامل التي أدت لظهور اللسانيات النسبية؟ وما هي الأسس والمفاهيم التي تقوم عليها؟

الكلمات المفتاحية:

اللغة العربية؛

محمد الأوراغي؛

اللسانيات الكلية؛

اللسانيات الخاصة؛

اللسانيات النسبية؛

ABSTRACT:

In modern Arabic linguistics, several approaches to studying the Arabic language have emerged. Some of them have grafted on the traditional grammatical theory, such as the modern Khalilian theory, and some have applied Western linguistic theories, such as functional grammar and generative grammar, while others have created a new linguistic theory, such as the work of "Mohammed Al-Awraghi" in what is known as "relative linguistics and synthetic grammar". The latter is the subject of this research paper, and our presentation of it concerns only the reasons for its emergence and its most important concepts, by following a descriptive and analytical approach. What are the factors that led to the emergence of relative linguistics? What are the foundations and concepts on which it is based?

Keywords:
Relative Linguistics, Arabic Language, Al-Oraghi, Universal Linguistics, Specific Linguistics,

* عبد الرحمن الكواكبي قريبيس

1- مقدمة:

مهما اتفق الدارسون العرب المحدثون على أنّ هذا العلم الذي يُصطلح عليه بـ: "اللسانيّات"، أو "الألسنية"، أو "علم اللغة"... رأى النور بعدما نُشر كتاب "محاضرات في اللّسانيّات العامّة" عام 1916 للغوي السويسري "فرديناند دي سوسير" (Ferdinande de Saussure)، وقد نضج واكتملت ملامحه مع اللغوي الأمريكي "نعوم تشومسكي" (Naom Chomsky) بإصداره لكتابه الموسوم بـ"البنى النحوية" عام 1957، فإنّ هناك من يرى أيضا بضرورة عدم نكران جهود اللغويين العرب القدامى وتثمين دراساتهم ووصفهم للغة العربية أمثال الفراهيدي (ت170هـ) وسيبويه (ت180هـ).

هكذا تمايز الدرس اللساني العربي الحديث بين متشبث بالدرس اللساني العربي التراثي منزها إياه من كل هفوة ونقص، وبين منبهر بكل ما يأتي من الغرب، داعيا إلى ضرورة إسقاط تلك الفرضيات والمقترحات على اللغة العربية، وبالخصوص ما جاء به "تشومسكي" ضمن ما يُعرف بـ"النظرية التّوليدية النحوية"، أو "اللسانيات الكلية"، ويُستثنى من هؤلاء قلة قليلة، منهم "محمد الأوراغي" الذي لم يقتنع بجدوى إخضاع اللغة العربية لمقتضيات اللّسانيات الكلية التي أسس لها "تشومسكي"، داعيا كل اللغات لمجاراتها، ولم يقتنع أيضا بكفاية اللسانيات الخاصة باللغة العربية التي أسس لها سيبويه (النحو السيبويهي).

وبما أنّ لكل لغة خصوصيات منها ما تتفرد به وحدها، ومنها ما تشترك فيه مع لغات أخرى؛ ارتأى "الأوراغي" إنشاء نظرية لسانية جديدة، مزج فيها بين ما يراه يصلح من اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصة، وسماها "اللسانيات النسبية". وذهب إلى أنّ هذه النظرية تصلح لدراسة نحو اللغة العربية وما يشبهها من اللغات التوليفية كاليابانية، وفي هذه الدراسة سنحاول تبيان ما حمله "الأوراغي" على اللسانيات الكلية واللسانيات الخاصّة، وكذا إبراز أهم المبادئ والأسس والمفاهيم التي تقوم عليها نظرية اللسانيات النّسبيّة، ولعل أكبر تساؤل نجد أنفسنا أمامه هاهنا هو: ما هي عوامل نشأة اللسانيات النسبية؟، وما هي أهم مفاهيمها؟ خاصّة وأنّ هذا الموضوع لم يكن له حظ وافر من الدراسات التي تناولته واشتغلت عليه، عدا بعض الأعمال مثل: مقال محمد بوغار "المبادئ اللسانية لنظرية اللسانيات النسبية لمحمد الأوراغي"، ومقال لعرباوي نورة "الوعي الإبستمولوجي للدرس اللّساني عند محمد الأوراغي" ومقال أسماء عبداوي "المنجز اللساني المغاربي في ضوء الممارسة الإبستيمولوجية".

2- عوامل نشأة اللسانيات النسبية:

2-1 الحس الإبستمولوجي عند "الأوراغي":

تُعرف الإبستمولوجيا بأنها الدراسة النقدية للعلوم،[1] فهي لا تُعنى بمخرجات العلم ونتائجه فقط، بل تذهب أبعد من ذلك لتنظر في فرضيات ذلك العلم التي انطلق منها وآلياته وأدواته التي اعتمدها، وبالتّالي فإن القضايا

الإبستمولوجية قد تكون –باختلاف ممارسها وحسب ما وجهت إليه– إما إبستمولوجيا عامة أو خاصة، وهذا في حال كونها تهتم بلون واحد من العلوم.

وكما هو معلوم، لا يقدم أي لساني على وضع نظرية لسانية جديدة محاولا من خلالها تجاوز ما سبقها من النظريات ما لم يكن له حس ووعي إبستمولوجي، وكذلك كان حال "الأوراغي"، فوعيه الإبستمولوجي هو الذي دفع به إلى الانتقال من الدراسة الأفقية للّغة والاهتمام بوصفها فقط، إلى دراسة عمودية تنظر في الآليات التي وجب اعتمادها لتفحص تلك اللغة، وهنا أخذ يتأمل في منجزات الدرس اللساني العربي التراثي، أو ما أسماه بـ"اللسانيات الخاصة"، وكذا منجزات الدرس اللساني الغربي الحديث وبالخصوص في توجهه التوليدي التحويلي (اللسانيات الكلية)، وما مدى استيفاء كل منهما–أي اللسانيات الخاصة واللسانيات الكلية– للشروط الأساسية التي ينبغي أن تتوفر عليها أي نظرية، ومن أهم هذه الشروط نجد شرطين اثنين: أولهما مدى ملائمة النظرية للواقع، وثانيهما مقدار صمود النظرية أمام النقد العقلي.[2]

2–2 قصور اللسانيات الخاصة:

يُقصد باللسانيات الخاصة ذلك الجزء الخاص في علم اللسانيات الّذي يدرس لسانا محددا أو بعض ظواهره لاختبار مدى نجاعة ما تقترحه اللسانيات العامة.[3]

ومن مآخذ "الأوراغي" على اللسانيات الخاصة باللغة العربية التي دفعته للدعوة بضرورة تجاوز الدرس اللساني التراثي عدم ارتقاء هذا الدرس لمستوى النظرية المؤسسة علميا، والتي تتمتع ببنية نسقية تجعلها تنأى بنفسها عن النقد العقلي وتتجاوزه، فالأوراغي لم يره سوى معرفة عادية، ويعتبر أن غياب النظرية يفتح الباب أمام الخلاف المعرفي الّذي لا يقبل في العمل العلمي، وهذا الخلاف يمكن أن يمس المعطيات وإجراءات وصفها وتفسيرها.[4]

ومن هذه المآخذ أيضا أن هذه اللسانيات لم تراوح مكانها ولم تحاول أن تتطور وفق مقتضيات اللغة وتداول الحقب، إذ نجد –كما يذهب إليه "الأوراغي"– أن كل ما كتبه النحاة العرب التابعون لم يخرج عن فلك ما أتى به سيبويه، وحجتهم في ذلك أنه ليس في الإمكان أبدع ممّا كان، وهذا ما جعل أعمال النحاة العرب القدامى تتّسم بالاحتباس الفكريّ[5]، فعلى الرغم من أنّ الباعث الأول لسيبويه لم يكن سوى التعرف والتعريف بقواعد اللّغة العربية ليُتمرن على استعمالها، ومن ثمّ حماية هذه اللغة من اللحن،[6] إلا أنّ التابعين لم يكن همّهم إقامة نظرية علمية تهتم بفهم كل جوانب اللغة والإحاطة بها وتفسير نظامها، هذا وإن طلبوه فإنّه لا يمكنهم بلوغه وهم يعتمدون على منهج استقرائي، أساسه "تجميع المعطيات بوصفها ملحوظات تجريبيّة وإنجازات لغويّة لمن يوثق في فصاحة كلامه".[7]

ثم ليس هذا فقط ما حمله "الأوراغي" على اللسانيات الخاصّة بل كذلك أشار إلى عديد من الهفوات التي لا تفسير لها في النموذج النحوي الّذي وضعه سيبويه، ومن ذلك مثلا: نظرية العامل، وهو ما أسماه بالخلل في عاملية سيبويه في تناوله للعاملية اللفظية المكونة أساسا من ثلاثة مفاهيم هي: العامل والأثر والقابل،[8] زيادة على

أن عاملية سـيبويه أو نموذجه النّحوي هو عبارة عن عاملية مرتبة ترتب مكونات الجملة بما لا يتوافق مع المبدأ الوضعي المقوم للغات البشرية.[9]

وقد يطول بنا ذكر الأمثلة التي أتى بها النّموذج النّحويّ السيبويهيّ ولم يجد لها "الأوراغي" مصوغا ولا تفسيرا منطقيا، وهذا راجع بالأصل إلى كون ما أسس عليه وانطلق منه هذا النحو خصوصا والدرس اللساني العربي التراثي عموما يتسم بالنفسية والتصورية والخصوصية التي تتسم بها المعارف العادية بدل النسقية واليقينية والكلية الحقيقية التي تضـبطها النظريات وتضـبط بها، وكل هذا يعتبر مبررا كافيا لتجاوز اللسـانيات الخاصـة وداعيا ملحا للإتيان بنظرية لسانية جديدة تُعنى باللغة العربية.

2-3 خلل اللسانيات الكلية:

راجع "الأوراغي" اللسانيات الكلية مراجعة تاريخية مؤصلة متأنية بداية بما أسس له "تشومسكي" وصولا إلى جهود "عبد القادر الفاسـي الفهري" الّذي حاول إخضـاع اللغة العربية لفرضـيات هذه النظرية قصـرا، ومما خلص إليه أن في هذه النظرية هفوات منهجية وقصـورا إبسـتمولوجيا، فتشـومسـكي الذي يعد النحو التوليدي "نظام من القواعد التي تقدّم وصـفا تركيبيا للجمل بطريقة واضـحة وأكثر تحديدا"[10]، فهو يعتمد إلى كون النحو التوليدي نظاما يقدم قراءة علمية دقيقة للغة وتراكيبها بشـكل واضـح ودقيق بعيدا عن الغموض، وهو الذي يصـف نظريته باللسانيات الكلية مدعيا للنحو التوليدي التحويلي كفايته الوصفية وصلاحه لكل اللغات، علما أنه "قد اعتبر هذا المنهج القواعد أساسا للنظرية التوليدية التحويلية وذلك لأن القواعد التي تنظم النحو هي قواعد توليدية تحويلية"[11]، يقرّ في أكثر من مناسـبة وفي أزيد من سـياق بأنّ اللغات البشـرية هي إما لغات ذات نمط شـجري أو لغات ذات نمط غير شـجري، وأنه يسـتحيل أن تنطبق قواعد اللغة الشـجرية على لغة غير شـجرية، وأشـار دون مبررات علمية وضمانات منهجية إلى إمكانية توسيع الإطار المعرفي لنظريته لعله يحتوي اللغات ذات النمط غير الشجري.[12]

وهكذا يكون القادح الأول لنظرية اللسانيات الكلية صاحبها، أما القصور الإبستمولوجي الّذي تعانيه هذه النظرية فهو انتفاء شرط ملائمة الواقع؛ إذ لا يمكن للسانيات الكلية أن تدعي قدرتها على دراسة ووصف وتفسير لغة لم يعرفها واضـع النظرية ولم يغص في أعماقها أصـلا، فلا يدرك خصـوصـيتها وميزاتها؛ وبهذا فإن تشـومسـكي يكرّس –يقول الأوراغي– لأحادية التأثير المضـاعفة بنظريته، ففي بادئ الأمر يمكن للغات الشـجرية أن تؤثر على اللّغات غير الشـجرية ولا يمكن العكس (أو كما سماها الأوراغي تباعا باللغات التركيبية والتوليفية)، وأيضـا تأثير النظرية الواصـفة على اللغة الموصـوفة دون إمكانية حدوث العكس، ثم إن تشـومسـكي تأثر بنزعة الاصـطلاحيين الطبيعيين؛ فرأى بطبيعية اللغة؛ إذ انطلقت نظريته من "فرضيّة طبيعيّة مفادها أنّ الذّهن البشريّ نسجت في خلاياه علوم غريزيّة".[13] وأبعد من هذا، فقد أكد ميله للطبيعيّين ورغبته في إدراج الدراسـات اللغوية ضـمن الدراسـات الطبيعية؛ إذ يعتبر أنّ دراسة اللغة ما هي إلّا طريق للوصـول إلى دراسة بنية الدماغ، فما قدّمه "تشـومسـكي" "قاد لثورة علمية فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشـكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي"[14].

وهذا التوجه فضلا عن إرجاعه للدرس اللساني الحديث إلى عهد ما قبل "دي سوسير"، والّذي كان قد فصل في ما يُعنى به الدرس اللساني وأوضح مادته وموضوعاته، بحيث أنّ كل جهود دراسة اللغة وتحليل ظواهرها تطلب نسقها الكامن في معطياتها،[15] وإن قول "تشومسكي" بطبيعية الدراسات اللغوية وتأثره بالفلاسفة الاصطلاحيين يجعل نظريته اعتباطية؛ أي أنها نظرية لسانية تستلزم وفق شروط النزعة الاصطلاحية الانطلاق من فرضية اعتباطية ذات محتوى وضعي لا ينطبق على الواقع وأن تكون غير قابلة لا للإثبات ولا للدّحض،[16] ولعلّ هذا ما يفسر ما ذهب إليه من يتبنّون هذا الطرح وأنصار هذه النظرية من اللسانيين العرب المحدثين، فحينما تعجز نظريتهم عن الإحاطة بظاهرة لغوية ما أو وصف تراكيب معينة في اللغة العربية فإنّهم يتهمون هذه اللغة بالعلة والخلل وينزهون الجهاز المفسر لها الّذي يعتمدونه، وذلك نأيا به عن التهديد التجريبي الّذي تفرضه بعض التراكيب لحماية هذا الجهاز أو هذه النظرية من الانهيار وتنزيهها عن النقد والنقض.[17]

لو سلمنا جدلا أنّ اللسانيات الكلية تصلح لدراسة اللغة العربية وبقي اللسانيون العرب المحدثون على استماتتهم في الدفاع عن النظرية ورمي اللغة بالخلل والقصور، فإنهم بهذا لايتنكرون للدرس اللساني التراثي العربي فقط؛ بل إنهم يطعنون في لغة جمع لها من الظواهر والمستويات اللغوية وثراء المعجم ما لم تُأته لغة غيرها، دون أن نغفل أنّها لغة حفظها القرآن، واستعملت في النص القرآني بتراكيب أرقى وأعلى من أن يستوعبها من أراد وصف الشائع منها خلال ممارستها بين متكلميها. ثم إنّ الأوراغي يرى أنّ تطبيق النموذج النحوي للسانيات الكلية على اللغة العربية يعطينا لغة عربية حديثة غير عربية سيبويه،[18] وقد لا يجعلها تسلم من المغايرة والتحديث في كل مرة "ولا أدلّ من كون نحو تشومسكي ما استقر على حاله عقدا كاملا، ولن يستقر أبدا".[19]

3- مفاهيم اللسانيات النسبية:

3-1 ماهية نظرية اللسانية النسبية:

اللسانيات النسبية هي واحدة من النظريات اللسانية التي ظهرت في كنف علم الألسن، هذا العلم الّذي سبق وقلنا إنّه ظهر مع أعمال دي سوسير، ورغم وجود جهود للغويين قبله إلّا أنّ تلك الجهود لم ترق لأن تكون علما قائما بذاته يدرس اللغة الطبيعية دراسة علمية ومنهجية، قصد وصف أبنيتها وأنساقها، واستنباط قواعد لها تيسر التعريف بها والتمكن منها.

إنّ اللسانيات النسبية نظرية لغوية تنطلق من فرضية مراسية، بحيث أن محتواها يرتبط بالواقع ولم تنطلق من الاعتباط، وترى بأنّ اللغات البشرية ما هي إلا ملكات صناعية كسبيّة. وهذه الفرضية الكسبيّة المراسية تستلزم في النظرية اللسانية المؤسسة منها قبول الفرضية للإثبات سواء بالاستنباط، أو من علوم مجاورة، وأن تكون قابلة للنقد والنقض.

كما أنّ اللسانيات النسبية تقضي بأنّ اللغة موضوعة بالاختيار، وهذا ما يجعل الاختلاف فيها ممكنا في حدود الاختيار، وأيضا هي ترفض أحادية التأثير، بل يمكن للنظرية أن تؤثر وتتأثر باللغة. وبما أنها فرضية مراسية فهذا يقتضي أن يكون اتجاه التأثير في البدء من اللغة نحو النظرية. وبما أنّ اختلاف اللغات متفق عليه بالإجماع فإن

اللسانيات النسبية تتوقع لكل نمط لغوي نحوا مناسبا،[20] وربما هذا ما جعل الأوراغي يختار مصطلح النسبية ليطلقه على نظريته، لينفي عنها الكلية، ويؤكد صلاحيتها للغات معينة فقط، وهي اللغات التوليفية، أو غير الشجرية كما سماها تشومسكي.

3-2 خصائص اللسانيات النسبية:

لنظرية اللسانيات النسبية عدة خصائص، انطلقت منها وبنيت عليها، فميزتها عن غيرها مما هو متاح من النظريات اللسانية، وهذه الخصائص هي -كما أشار إليها الأوراغي- كالآتي:

3-2-1 الاستقطاب:

استعملنا هنا مصطلح الاستقطاب للتعبير عن رغبة "الأوراغي" في جذب اللسانيين لنظريته الجديدة وفض التفافهم حول ما قبلها، ونعني هنا اللسانيات الكلية، فالانكباب عليها والاكتفاء بها لم يكن ليعاد النظر فيه من جمهور اللسانيين لو لم تُؤسس نظرية اللسانيات النسبية على محور استبدالي "يوجهها وجهة علميّة تقدرها على أن تشق إجماع اللسانيين على الاحتفاظ بالنظرية اللسانية القائمة، إذ لم يعد في الإمكان الاستمرار في مناصرتها".[21]

3-2-2 النظرة الجديدة للغة:

قدم "الأوراغي" في نظرية اللسانيات النسبية نظرة جديدة مختلفة عمّا كان يراه "تشومسكي" ولسانياته الكلية، "فإذا كانت اللّغة في تقدير اللّسانيّات الكليّة ملكة طبيعيّة تنتقل من السّلف إلى الخلف بمورثّات بيولوجيّة فهي في تصوّر اللّسانيّات النّسبيّة ملكة كسبيّة، تنشأ بالوضع الاختياري وتنتقل بالاكتساب"،[22] فاللسانيات النسبية ترى بأنه يمكن لمتكلم بلسان ما أن يختار أي مجتمع يتكلم بلسان آخر ويُنشأ فيه ولده، وبذلك تنشأ لديه لغة ذلك المجتمع ويكتسبها بالممارسة والتعامل مع محيطه.

3-2-3 التفرد في البنية والمنهجية:

كي تحمي نظرية اللسانيات النسبية نفسها من الخلط والالتباس بما سبقها من نظريات لسانية، كان لا بد لها من بنية منطقية ومنهجية علمية زيادة على المعرفة النسقية، فكان مبدأ التنميط من أولوياتها، وتكونت منهجيتها من الاستدلال الاستقرائي وقواعد الاستنباط البرهاني، وبهذا فإنّ منهجيتها قادرة على إنتاج الفرضية المراسية والمعرفة النّسقية المغلبة للتفسير العلمي.[23]

3-2-4 التجديد والاستحداث:

جاءت نظرية اللسانيات النسبية بتوقع لم تسبقها إليه النظريات اللسانية القائمة، واستحدثت نموذجا نحويا لم يخطر على بال من وضعوا بقية النظريات واشتغلوا عليها؛ "فنظرية اللسانيات الكلية القائمة حاليا مجبرة على التكهن بنحو واحد لجميع اللغات البشرية، يقدم في نموذج النحو التوليدي التحويلي أو في صيغة النحو الوظيفي المشتق من الأول، بينما نظرية اللسانيات النسبية المستحدثة مؤخرا تضطرها بنيتها المنطقية إلى التنبؤ بأكثر من نموذج نحوي واحد، لكن في حدود ما يسمح به مبدأ الثالث المرفوع، وعليه يجب منطقيا أن تنحصر توقعات اللسانيات النسبية في نموذجين اثنين لا ثالث لهما، نحو توليفي يصلح لوصف تركيب اللغات التوليفية كالعربية

ونحوها اليابانية واللاتينية، ونحو شـــجري لوصـــف تركيب اللغات الشـــجرية كالفرنســـية ومثلها الإنجليزية وغيرهما الكثير"،[24] فتوقع نحو لكل نمط من أنماط اللغات أكثر منطقية وإقناع من نحو واحد أثبت محدوديته في كثير من الامتحانات التي وضعته فيها تراكيب اللغات الخاصة، وهذا ما يحسب للسانيات النسبية و يحسب على اللسانيات الكلية.

3-2-5 سعة النموذج النحوي:

إن ما تتوقعه اللسانيات النسبية يتسم بكونه يتضمن في جزء منه ما يقضي به النموذج النحوي للسانيات الكلية، وجزؤه الآخر هو عبارة عن نحو توليفي غفلت عنه اللسانيات الكلية أو تغافلت عليه، خصوصا وأنها تقرّ بانقســـام اللغات الشـــجرية وغيرها، "وبعبارة أخرى كل ما تتكهن به اللســـانيات الكلية متضـــمن في توقعات اللسانيات النسبية وبعض تنبؤات هذه الأخيرة لا يكون في حسبان السابقة".[25]

وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ توقعات اللسـانيات النسـبية أوسـع من سـابقتها في اللسـانيات الكلية؛ فهذه الأخيرة تضـطر في كل مرة للتغيير لتوسـيع إطارها المعرفي والتعامل مع إحراج اللغات الخاصـة لها، وعدم اسـتقرار الإطار المعرفي لأي نظرية يزيد الشك فيها.

3-3 مبادئ تكوين اللغة في اللسانيات النسبية:

يرى الأوراغي أنّ اللغة متقومة الماهية، وذلك من خلال وجود أربعة مبادئ مجتمعة ترتيبا، يُؤدي غياب أحدها إلى امتناع تكوين اللغة، كما أن محاولة وصـف اللغة دون حسـبان أحد هاته المبادئ سـيكون حتما وصـفا قاصـرا. وهذه المبادئ هي كالآتي: المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضـعي، والمبدأ الصـوري. منها ما هو كلي؛ أي تشترك فيه جميع اللغات، ومنها ما لا وجود له إلا في اللغات التوليفية.

3-3-1 المبدأ الدلالي:

وهو مبدأ كلي؛ أي تشـترك فيه جميع اللغات البشـرية، ويحتل في نظرية اللسـانيات النسـبية المرتبة الأولى، "بمعنى أن وجود باقي المبادئ مرهون بوجود المبدأ الدلاليّ، أما عن أصـــل هذا المبدأ فهو الكون الوجوديّ المنتظم على وجه كليّ من مفردات غير متناهية".[26]

وبما أن المفردات المنتظمة خارج اللغة –أي في الكون الوجودي– قد تتشارك فيما بينها في بعض الخصائص وتختلف في بعضـها الآخر، فإن هذا يسـتلزم أن يتألف محتوى المبدأ الدلالي من قسـمين اثنين: قسـم أول هو عبارة عن المفردات الكونية غير المتناهية التي تســـتنســـخها الملكات الذهنية إذا ما أثارها أي رمز دال عليها في الكون الوجودي، ولينشـأ بعد ذلك معجم اللغات حينما تنتقل المفردات من الكون الذّهنيّ إلى الكون اللّغويّ، أما القسـم الثاني من هذا المبدأ فهو تلك العلاقات الدلالية التي بواسطتها تنتظم المفردات في الأكوان سالفة الذّكر.

وعكس القسم الأوّل من المبدأ الدلالي، إنّ العلاقات الدلالية محصورة العدد ومتناهية، ومن أشهرها:[27]

أ/ علاقة الانتماء: وبواسطتها يتألف البعض مع كله.

مثال:

علاقة (الانتماء) وبواسطتها يتألف البعض (س) مع كله (سا)، أي إن معنى المدخل المعجمي كجزء ينتمي إلى كله مثال: العنب ∋ الفواكه، والعقاب ∋ الطيور الجارحة وهكذا.

ب/ علاقة الإضافة: وهي تمثل المالكية أو المملوكية، مجموع) ⊂ (العالقتين (ع1 ع2) بين العنصرين (س، ص)، ويعبر عنها بصورة كلية كالتالي: س (ع ⊂1 ع2)

مثال:

كتاب سيبويه، وتمثل إحدى العلاقتين المالكية نحو: فرس علي، والمملوكية نحو: مولى زيد.

ج/ علاقة السببية الدلالية: وهي علاقة يقترن فيها الحدث بسبب حدوثه وينتظمان معا، والتي بواسطتها تنتظم الكلمتان (س، ح) بحيث تمثل (س) السبب الموجد ل: (ح) ومثال ذلك: هيجان البحر، وثوران البركان، وهديل الحمام، فالبحر سبب موجد للهيجان والحمام سبب موجد للهديل.[28]

د/ علاقة العلية الدلالية: وفيها ينتظم الحدث والشاهد الفعلي أو الدال الفعلي على حدوثه، وهي التي بواسطتها تتألف الكلمتان (س، ص) حيث تكون (ص) شاهدا فعلي على وجود الفعل الحدثي (س).

مثال:

انتهاء الحياة، قضاء الصلاة.

هـ/ علاقة اللزوم الدلالية: هي علاقة تكون بين طرفين، بحيث يستلزم وجود الأوّل وجود الثاني، وليس بالضروري أن يكون العكس، وتكون مقومة بين طرفي (س) و(ص)، ويمثل (س) اللازم و(ص) الملزوم فمتى وجد اللازم وجد الملزوم ورفده وتلاه في الوجود كلزوم المكان للذوات والزمان للأحداث.

مثال:

شهر رمضان، فوجود رمضان كلازم يحتم وجود شهر.

و/ علاقة السبلية الدلالية: وهي علاقة مركبة من علاقة السببية وعلاقة العلية؛ التي بواسطتها تنتظم (س، ح) حيث تكون (س) سببا في خروج (ح) من العدم وشاهدا على تحققه الفعلي ومن خلال هذا يكون (س) سببا وعلة في آن واحد.

مثال:

قتال العدو، قراءة الرواية، فالعدو سبب القتال وعلته، والرواية سبب القراءة وعلتها.

3-3-2 المبدأ التداولي:

هو المبدأ الثاني الّذي يُكون ماهية اللغة في نظرية اللسانيات النسبية، وهو مبدأ كلي كذلك إذ تشترك فيه جميع اللغات البشرية، ويعرف كذلك عند الأوراغي بـ: "المبدأ التخاطبي"؛ إذ يُعبر عن العلاقة التخاطبية القائمة بين المتكلم والمتلقي والمؤثرة في بنية العبارة وتأويلها؛ فبهذا يكون التأثير المزدوج هو ما تتركب منه العلاقة التخاطبية، فالمتلقي يؤثر على المتكلم حين يجبره على مراعاة أحواله وقدراته أوّلا، ثم يرد المتكلم ببناء لغته حسب قدرته وعلى قدر افتقاره، ولهذا نجد أنّ العلاقة التخاطبية حظيت باهتمام ووصف مستفيض في أدبيات البلاغة التراثية كقول

(لكل مقام مقال).[29] وفي وصف العلاقة بين المتخاطبين فإنّ تأثير التداول يظهر في ترتيب مكونات الجملة المتآلفة بالعلاقات الداخلية، فقد يلجأ المتكلم إلى أن يرتب الفعل أوّلا ثم الفاعل، وهذا إذا كان المتلقي خالي الذهن، وقد يرتب الفاعل أوّلا إذا كان المتلقي يدعي الاشتراك في الفعل، ويظهر أيضا تأثير التداول في الإعراب التداوليّ "وهو العلامة الإعرابيّة المعمولة بغير عامل تركيبيّ ولا بناسخ معجميّ".[30]

زيادة على ما سبق فإنّ أثر التداول يتجلى أيضا في الحذف والذّكر وهو "ما يقع من المتكلّم مراعاة لحال مخاطبه".[31] ونجد كذلك الانتقاء التداولي والّذي يعتبر اختيار الغرض المراد الوصول إليه، إذ أنّه يمكن لبنية الجملة أن تحتمل عدة أغراض.

وكذلك لأثر التداول في بنية الجملة تجليّات أخرى نذكر منها:

أ/ اختلاف التأويل لاختلاف العلاقة التداولية.

ب/ زيادة مداخل معجمية: ويكون ذلك إمّا مراعاة لأحوال المخاطب، أو إفصاحا عن أحوال المتكلم.

ج/ اختصار بعض مكونات الجملة في حال ثقة المتكلم في قدرة تقدير المتلقي لها.

د/ استبدال علامات الإعراب الأصلي.

هـ/ تباين ترتيب مكوّنات الجملة حسب الغرض الملائم لحال المخاطب.

مما سبق نخلص إلى أنّ المبدأ التداولي يتألف محتواه من علاقات تخاطبية قائمة بين المتكلم والمتلقي وضوابط تستجيب لأحوال الطرفين. واحتلاله المرتبة الثانية يعني أن وجوده ليس شرطا لوجود المبدأ الدلالي وإنما هو شرط لما يجيء بعد، وهو المبدأ الوضعي ثم المبدأ الصوري.[32]

3-3-3 المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية:

هو المبدأ الثالث في ترتيب المبادئ المكونة لماهية اللغة، وهو المبدأ النسبي المميز لنظرية اللسانيات النسبية، كون المبدأين الدلالي والتداولي كليين كما تم ذكره، وهما بذلك يلتبسان بما جاء في اللسانيات الكلية، "وكما أنّ المبدأ الوضعيّ يلزم لما قبله لزوم الوجود فهو أيضا شرط ضروريّ لوقوع المبدأ الصّوريّ على نحو ممكن"،[33] أي أنّ وجود المبدأ الدلالي والمبدأ التداولي يكون بلا معنى إن لم يتحقق المبدأ الوضعي؛ ولا يمكن للمبدأ الصوري أن يكون أصلا إن غاب المبدأ الوضعي، حيث أنّ الوسيط اللغوي هو ما تستعمله اللغات للتمييز بين وظائفها النحوية.

والمقصود في نظرية اللسانيات النسبية بالوسائط اللغوية معنيان اثنان: أوّلهما هو إمّا الاحتمال أو نقيضه، مع استحالة وجود احتمال ثالث في إطار مبدأ الثالث المرفوع، وجعل أحد هاذين الاحتمالين وسيلة لتحقيق محتويات المبدأين اللّذين سبقاه، والثاني هو التوسيل، وهذا المعنى أو المبدأ، كسب وضعيته كون اللغات مجبرة على التمييز بين الوظائف النحوية كي لا تفقد بيانها، وفي هذا هي مخيرة بين اتخاذ وسيط الرتبة المحفوظة أو وسيط العلامة المحمولة للتفريق بين الوظائف النحوية ولا يمكن التفريق بين الوظائف النحوية في كل اللغات إلا بأحد هذين الوسيطين، فاللغات الشجرية نستدل على وظيفة الفاعل فيها برتبته القارة، التي وضعت له ولا يشغلها غيره، أما في اللغات التوليفية فتتمايز الوظائف النحوية بوسيط العلامة المحمولة، كعلامة الضمة المعربة عن وظيفة

الفاعلية، في حين أن علامة الفتحة تعبر عن المفعولية. وكما تحتاج اللغات لأحد الوسيطين من أجل التفريق بين الوظائف النحوية، فإنها كذلك قصد بناء معجمها تكون مجبرة على الاختيار بين أحد الوسيطين، إما الوسيط الجذري وإما الوسيط الجذعي، وعليه يضطر المعجم الجذري لاختيار وسيط الوزن لإنشاء الصرف، كما الحال في اللغات التوليفية، ويضطر المعجم الجذعي لاختيار وسيط الإلصاق لإنشاء صرفه الإلصاقي كذلك، كما في الإنجليزية. [34]

للمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية أهمية جد بالغة؛ إذ أنه لا يمكن أن تتكون ماهية لغة ما بتخطيه، ولا يمكن تنحيته في إقامة نموذج نحوي أو وصف لغة، وهذا ما يضطر اللغات لاختيار شبكة من الوسائط التي تكون متوافقة داخليا.[35]

إنّ المبدأ الوضعيّ هو ما يميز اللغة الطبيعية للحيوانات عن اللغة الوضعية المتداولة بين البشر؛ ويميز أيضا بين هذه الأخيرة في أنساقها النحوية.

وهو –أي المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية– تتفرد به اللسانيات النسبية، بحيث أنّ كل نظرية لسانية لا تهمله تعتبر نظرية نسبية منمطة للغات، وبفضله تأتي النظرية اللسانيات النسبية ما غفلت عنه غيرها من مفاضلة بين اللغات وأنساقها.[36]

3–3–4 المبدأ الصّوريّ:

هو رابع المبادئ المكونة للغة في نظرية اللسانيات النسبية، ويعتبر النقلة من التجريد إلى الحس والمادة "إنه المشخص الحسي للمجردات الدلالية والتداولية عن طريق الوسائط اللغوية."[37] يتألف محتوى المبدأ الصوري من مادة صوتية وهي عبارة عن أصوات لغوية مقطعة محصورة العدد، أو ما تعرف بالنطائق الحسية، ومن قواعد بنائية تؤلف هذه الأصوات تأليفا مزدوجا أو ما يُعرف بالقواعد الصورية.[38]

4– الخاتمة:

جاءت اللسانيات النسبية لحلحلة أزمة الفكر اللغوي العربي المعاصر على وجه الخصوص، إذ عجزت اللسانيات الخاصة التي أقامها سيبويه وغيره من النحاة القدامى، وكذا اللسانيات الكلية التي أقامها تشومسكي– والتي تعتبر عصارة الجهود الغربية في الدرس اللساني– على فهم تراكيب اللغة العربية واحتوائها؛ بعد استوفاء الأوراغي للشروط والمصوغات العلمية والمنهجية التي لا بد منها لقيام نظرية لسانية.

حينما نقف عند نظرية اللسانيات النسبية فإننا نجد أنفسنا أمام نظرية مؤسسة علميا ومنهجيا ومدججة بالمبررات والدلائل التي تستدعي تجاوز ما سبقها من نظريات في تناول اللغة العربية، استنادا على ما قدمته من مفاهيم ومبادئ غفلت عنها نظريات سبقتها.

إنّ نظرية اللسانيات النسبية نظرية لسانية حديثة، تستدعي من المهتمين بالدرس اللساني العربي، والّذين يشاطرون الأوراغي الطرح والرّؤى بالاشتغال عليها أكثر، للتعريف بها وتبوؤها المكانة التي حري بها أن تكون فيها، لا سيما استغلالها في تعليم اللغة العربية، حتى لا تبقى حبيسة مؤلّفات صاحبها، ودعواه إلى ضرورة اعتمادها

وخروجها من شق التنظير إلى التطبيق والممارسة الفعلية؛ إذ أنّ نظرية اللسانيات النسبية وبتصويبها لنحو "سيبويه" واحتفاظها بما يصـــلح فقط من النّحو التوليدي التحويلي تعتبر هي الأصـــلح لدراســـة اللغة العربية والأجدر باهتمامات الباحثين العرب.

قائمة المصادر والمراجع:

- الفهري عبد القادر الفاســي، (1993)، اللســانيات واللغة العربية، الدار البيضــاء، المغرب، دار توبقال للنشر، ط 3، ج 1.
- الأوراغي، محمد، (2018م)، محاضرات في النّظريّة اللسانية والنماذج النّحويّة، الرباط، المغرب، دار الأمان، ج1، ط1.
- الأوراغي، محمد، (2001م) الوسائط اللغوية أفول اللّسانيّات الكلية، المغرب، دار الأمان، ج1، ط1.
- الأوراغي، محمد، (2010م)، نظرية اللّسانيّات النّسبيّة دواعي النشأة، المغرب، دار الأمان، ط1.
- الوعر مازن، (2001)، دراسات نحوية ودلالية، وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، سورية، دمشق، دار المتنبي للطباعة والنشر ط 1.
- العلوي، اسماعيلي، والملاخ، امحمد، (2009م) قضــايا ابســتمولوجية في اللّســانيّات، بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون.
- عبد القادر محمد علي، ماهر، (1985م)، نظرية المعرفة العلمية، لبنان، دار النهضة العربيّة.
- عبداوي، أسماء، (مارس 2019 م)، المنجز اللســاني المغاربي في ضــوء الممارســة الإبســتمولوجية، مجلة دراسات وأبحاث.
- نعوم تشومسكي، (1987)، البنى التركيبية، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مجيد السماشطة ، الدار البيضاء، منشورات عيون، ط 2.
- غلفان، مصطفى، (2010 م) في اللّسانيّات العامّة، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1.
- لعرباوي، نورة، (جوان 2022 م) الوعي الإبســتمولوجي الدرس اللســاني عند الأوراغي، جامعة غليزان الجزائر، مجلة (لغة–كلام).

الإحالات والهوامش:

[1] ينظر: العلوي، اسماعيلي، الملاخ، امحمد، (2009م) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات، بيروت، الدار العربيّة للعلوم ناشرون، ص21.

[2] ينظر: عبد القادر محمد علي، ماهر، (1985م)، نظرية المعرفة العلمية، لبنان، دار النهضة العربيّة، ص 46-53.

[3] ينظر: غلفان، مصطفى، (2010م) في اللسانيات العامة، لبنان، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1، ص 197.

[4] ينظر: الأوراغي، محمد، (2010م)، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ، المغرب ، دار الأمان، ط1 ، ص 2014.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 25-26.

[6] ينظر: المرجع نفسه، ص 27-213.

[7] المرجع نفسه، ص 213.

[8] ينظر: المرجع نفسه، ص 99-100.

[9] ينظر: المرجع نفسه، ص 107.

[10] نعوم تشومسكي: البنى التركيبية، تر: يوئيل يوسف عزيز، مر: مجيد السماشطة، منشورات عيون الدار البيضاء، ط 2، 1987، ص 19.

[11] مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية، وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للطباعة والنشر، سورية، دمشق، ط 1، 2001، ص 114.

[12] ينظر: الأوراغي، محمد، (2001م) الوسائط اللغوية أفول اللسانيات الكلية ، ج1، ص 10-11.

[13]ينظر: الأوراغي، محمد، (2010م)، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة ص 147.

[14] عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط 3، ج 1، 1993، ص 65.

[15]ينظر: المرجع نفسه، ص 144-145.

[16]ينظر: لعرباوي، نورة، (جوان 2022م) الوعي الإبستومولوجي الدرس اللساني عند الأوراغي، جامعة غليزان الجزائر، مجلة (لغة-كلام)، ص 112.

[17]ينظر: عبداوي، أسماء، (مارس 2019م)، المنجز اللساني المغاربي في ضوء الممارسة الإبستمولوجية، مجلة دراسات وأبحاث، ص 339.

[18]ينظر: الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 47.

[19] الأوراغي، الوسائط اللغوية أقول اللسانيات الكلية، ص 11.

[20] ينظر: الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية دواعي النشأة، ص 194-196.

[21] المرجع نفسه، ص 15.

[22] المرجع نفسه، ص 16.

[23] ينظر: المرجع نفسه، ص 16.

[24] المرجع نفسه، ص 16.

[25] المرجع نفسه، ص 17.

[26] الأوراغي، محمد، (2018م)، محاضرات في النّظريّة اللسانية والنماذج النحوية، الرباط، المغرب، دار الأمان، ج1، ط1، ص 68.

[27] ينظر: المرجع نفسه، ص69-72.

[28] ينظر: المرجع نفسه، ص 71.

[29] ينظر: المرجع نفسه، ص 73.

[30] المرجع نفسه، ص 75.

[31] المرجع نفسه، ص 75.

[32] المرجع نفسه، ص 79

[33] المرجع نفسه، ص 82.

[34] ينظر: المرجع نفسه، ص 79.

[35] ينظر: المرجع نفسه، ص 82-83.

[36] ينظر: المرجع نفسه، ص 84.

[37] المرجع نفسه، ص 84.

[38]ينظر: المرجع نفسه، ص 84.